المملكة المغربية

البرلمان

مجلس المستشارين

لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

تقرير
لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

حول

دراسة حصيلة تنفيذ ميزانية 2023
والإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024
والبرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات 2024-2026

دورة أبريل 2023

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين اجتماعا يوم الاثنين 17 يوليوز 2023 على الساعة السادسة مساءا خصص لمناقشة عرض السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية حول حصيلة تنفيذ ميزانية 2023 والإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024 والبرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات 2024-2026.

وتجدر الإشارة الى أن اللجنة عقدت اجتماعا مشتركا مع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب يوم الجمعة 14 يوليوز 2023 على الساعة العاشرة صباحا خصص لتقديم **عرض السيد الوزير المنتدب** حول حصيلة تنفيذ ميزانية 2023 والإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024 والبرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات 2024-2026 من خلال ثلاث محاور أساسية تهم الوضعية الاقتصادية، تنفيذ قانون مالية سنة 2023 والبرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات 2024 - 2026.

فيما يخص المحور المرتبط بتطور الوضعية الاقتصادية، أشار السيد الوزير المنتدب أنه على الرغم من انخفاض الأسعار العالمية للمواد الأساسية والتوجه التشديدي للسياسات النقدية، يظل تراجع الضغوطات التضخمية بطيئا مع البقاء في مستويات مرتفعة، بالموازاة مع تراجع معدلات النمو مقارنة بسنة 2022، كما ذكر بالسياق الوطني الذي لم يتم فيه التعافي المطلق من الآثار المتبقية من أزمة كوفيد-19، وكذا تبعات الصراع الروسي الأوكراني والجفاف للسنة الثانية على التوالي، مما أثر سلبا على آفاق نمو الاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بالمحور المرتبط بتنفيذ قانون مالية سنة 2023، أشار الى ان الحكومة تواصل مجهوداتها للتوفيق بين مواجهة الضغوطات التضخمية عبر التدابير الظرفية للتحكم في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوفاء بالالتزامات الحكومية، من خلال تنزيل الإصلاحات الضرورية على المستوى الاجتماعي، وتعبئة الموارد المائية وتحفيز الاستثمارات، وكذا العمل على ضمان استعادة الهوامش الميزانياتية.

وبخصوص المحور الخاص بالبرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات 2024 - 2026، أكد أن الحكومة تعتزم ضبط العجز الميزانياتي في حدود 3% في أفق سنة 2026.

في معرض مناقشتهم لعرض السيد الوزير المنتدب، ثمن السادة المستشارون المجهودات الحكومية لتنزيل التوجيهات الملكية السامية لمواجهة ارتفاع الأسعار، والاستمرار في دعم المواد الأساسية كالغاز والكهرباء والقمح عبر صندوق المقاصة، وحماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، دعم المهنيين خاصة مهني النقل، الحفاظ على سيادة المملكة وحماية استقلالية قرارها السياسي والاقتصادي والمالي، والحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية، منوهين بمقاربة الحكومة المعتمدة على مستوى تنفيذ قانون مالية سنة 2023، وبمنجزاتها في سبيل تعزيز السيادة المالية وتدبير المالية العمومية، وكذا تعزيز الثقة في المالية العمومية والاقتصاد الوطني.

وفي ذات السياق، تمت الاشادة بالنتائج التي حققتها الحكومة تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، منوهين بخروج المغرب من اللائحة الرمادية لمجموعة العمل المالي (GAFI)، واستفادة المغرب من خط الائتمان المرن لصندوق النقد الدولي (FCL) بقيمة تبلغ نحو 5 مليار دولار أمريكي، وسحب المفوضية الأوروبية المغرب من اللائحة الرمادية للاتحاد الأوروبي.

بخصوص القروض البنكية باعتبارها رافعة للاقتصاد الوطني، تم التأكيد أنها تعرف تدهورا نظرا لارتفاع سعر الفائدة، مما يستدعي التراجع عن هذه الزيادة على غرار الأبناك المركزية الأخرى، كالبنك الفيدرالي الأمريكي.

من جانب آخر، تمت الإشادة بتطور صناعة المهن العالمية في المغرب،كصناعة السيارات والنسيج، مع الإشارة أن التوقعات التي قامت بها الحكومة بالنسبة لميزانية 3 سنوات القادمة، تشير إلى أن نمو القطاعات غير الفلاحية قد لا يتعدى نسبة 4% بدل نسبة 6% المنتظرة.

وفي سياق آخر، تمت الدعوة الى مواصلة تنزيل قانون -الإطار للإصلاح الضريبي وقانون - الإطار للمؤسسات العمومية.

كما تم التأكيد على ضرورة تنزيل توجهات النموذج التنموي الجديد، وتوفير الشروط اللازمة لاستكمال أوراش الإصلاح الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، والمرتبطة أساسا بمنظومتي الصحة والتعليم وتحفيز الاستثمار بما يقتضيه ذلك من توفير كافة

الشروط لإنجاحها، قصد مواجهة تكاليف هذه الإصلاحات. مع المطالبة بإدماج القطاع غير المهيكل ضمن النسيج الاقتصادي الوطني.

فضلا عن ذلك، تساءل أحد المتدخلين عن الأساس الذي بنيت عليه هذه الفرضيات، مبرزا أن فرضية 75 مليون قنطار من الحبوب لا يمكن معرفته إلا بعد مرور شهر أبريل، مثيرا عدة إشكاليات راهنة مصاحبة لمشروع قانون المالية لسنة 2024، من قبيل ارتفاع للأسعار، إشكالية التضخم، تدهور القدرة المعيشية للمواطنين، توالي سنوات الجفاف وارتفاع نسب البطالة، مع الدعوة الى منح دعم للفلاحين خاصة في العالم القروي.

فيما استفسر أحد المتدخلين حول إقرار الحكومة على مستوى السياق الدولي على أن هناك تراجع في الضغوطات التضخمية وماله من تأثير على دورة الإنتاج وسلاسل التوريد وعلى النشاط الاقتصادي ككل.

كما تمت الاشارة إلى أن قانون المالية لسنة 2023 بني على فرضيات جد متفائلة رفعت سقف الطموحات بالرغم من استمرار تداعيات جائحة كوفيد-19، الاضطرابات الجيو–سياسية، والجفاف، الشيء الذي أدى إلى الوقوف خلال الجزء الأول من تنفيذ هذه الميزانية، على أرقام مخالفة لتوقعات الحكومة، منها نسبة التضخم التي تفوق نسبة 7 % والتي تم تحديدها في نسبة 2 %، والموسم الفلاحي الذي حدد في 75 مليون قنطار، في حين أن الواقع يشير إلى بلوغ 55 مليون قنطار، وكذا عجز الميزانية الذي حدد في نسبة 4.5 %، بينما تم تجاوز نسبة 4.8 %، مما حذا بالحكومة إلى فتح اعتمادات إضافية.

كما تم التأكيد على وجود تأخر على مستوى اصلاح منظومة التعليم، والرفع من الأجور الذي وعدت به الحكومة.

هذا، وقد تم استحضار كلمة رئيس الحكومة أمام مجلس النواب بخصوص تمكين المرأة المغربية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، حيث لوحظ أن هذا المقتضى غائب في تقديم حصيلة تنفيذ ميزانية 2023 والإطار العام لإعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024.

أما بخصوص المنح الموجهة للسكن الاجتماعي، أشار أحد المتدخلين أن الطبقة الهشة لا تستفيد من هذه المنح، خصوصا مع ارتفاع المتر المربع ليصل إلى حدود 9 ألاف درهم.

في معرض جوابه على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، أكد السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية أن الفرضيات التي انبنى عليها مشروع قانون المالية لسنة 2024، مبنية على أرقام ومعطيات واقعية، مستدلا بفرضية 75 مليون قنطار من القمح، موضحا أن هذا الرقم يمثل معدل المتوسط لأنه مرتبط بالتساقطات المطرية وأنه يمكن أن يصل المحصول الى 120 مليون قنطار، كما يمكن أن يصل كذلك الى 30 مليون قنطار.

وفيما يرتبط بمواجهة إشكالية التضخم، أبرز أن الحكومة عملت على تعليق رسوم الاستيراد والرسوم على القيمة المضافة على بعض المواد الأولية مع تخصيص 10 ملايير درهم لدعم القدرة الشرائية للمواطنين.

كما أعتبر أن ورش الحماية الاجتماعية يعد بمثابة ثورة اجتماعية يقودها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده من خلال تعميم التغطية الصحية الإجبارية على جميع المغاربة، وذلك بتخصيص مبلغ9,5 مليار درهم، مضيفا أن الحكومة ستعمل على تنزيل باقي مقتضيات الحماية الاجتماعية.

وفيما يتعلق بمشروع قانون المالية لسنة 2024، أوضح أنه سيتم مواصلة إصلاح الجبايات لاسيما الضريبة على القيمة المضافة وذلك بغية تحقيق عدالة جبائية.

كما أفاد أن الدولة ستعمل على تقديم جميع المساعدات للنهوض بالقطاع غير المهيكل من قبيل الدعم في مجال الاستثمار والإعانات الاجتماعية، خاصة وأن أكثر من ثلث الاقتصاد الوطني غير مهيكل.

من جهة أخرى، أكد السيد الوزير المنتدب عزم الحكومة على مواصلة إصلاح قطاع المؤسسات العمومية، مبرزا أن الممارسة العملية أبانت على ضرورة إصلاح

القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 لاسيما دراسة القانون المالي التعديلي أو تجاوز القاعدة الذهبية التي تقضي بعدم توجيه المديونية الى نفقات الاستثمار.

علاوة على ذلك، جدد حرص المغرب على الحفاظ على التوازنات الماكرو-اقتصادية من خلال استعادة الهوامش المالية، مبرزا أن المغرب يحظى بسمعة جيدة لدى المؤسسات الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي، وذلك على اثر جملة من الإصلاحات التي باشرتها بلادنا خاصة في الشق الاجتماعي.

وفيما يرتبط بالمديونية، أوضح السيد الوزير المنتدب أن سياق تفشي جائحة كوفيد-19 أدى إلى ارتفاع معدل المديونية بغية الحفاظ على معدل العجز في نسبة 3% في أفق 2026، مؤكدا الحرص على المحافظة على المديونية في هوامش مقبولة وذلك عبر توسيع الوعاء الضريبي.

وفي نفس السياق، أكد أن الحكومة ستعمل على التعجيل بهذه الإصلاحات لمواجهة الظروف المناخية الصعبة وإشكالية التضخم مع مواصلة تعميم ورش الحماية الاجتماعية.

وخلص السيد الوزير المنتدب أن إصلاح المالية العمومية يتطلب عقودا من الزمن، مستدلا في ذلك بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا "MENA" التي تعيش نفس الوضعية فيما يخص معدل النمو الاقتصادي، موضحا أنه ووفق توجيهات صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، عملت الحكومة على اتخاذ عدة إجراءات ساهمت بشكل كبير في استقرار المالية العمومية بالمغرب.